في الذكرى العاشرة للثورة

(13)

الخدمات التي قدمها نظام السيسي لأعداء الأمة؟

7- سيطرة الجيش على الاقتصاد، وإضعاف مصر وإفقار أهلها:

منذ أن استولى الجيش في مصر على السلطة في 23 تموز/يوليو 1952م، وحتى الآن وضع جنرالات السلطة يدهم على الثروات التي تحظى بها البلاد وقاموا بنهبها نهبا مستمرا، فقد صار للجيش منظومته الاقتصادية المتكاملة بمعزل عن الدولة وغير خاضعة لأي نوع من المراقبة. حيث تناقش ميزانية الجيش من خلال مجلس دفاع وطني يضم كبار مسؤولي الدولة ومن بينهم الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الدفاع. وظل كبار قادة الجيش لعقود يشيدون إمبراطوريتهم الاقتصادية، بل تم تهديد كل يد تمتد إلى تلك المنظومة بالبتر إن هي فكرت في التدخل في شأن تلك المنظومة. ولم يبق من منافس لها سوى حفنة من رجال الأعمال، لا يهمهم سوى تكديس الأموال في خزائنهم، والذي قد يكون مبررا لهم لسعيهم الدؤوب إما لتنازع تلك الثروات مع رجال العسكر، أو كسب رضا السلطة العسكرية علهم يظفرون بشيء من الفتات، وفي الحالتين الخاسر هم الناس الذين يعانون الفقر والحرمان.

اعتبرت فترة ما بعد انقلاب الثالث من تموز/يوليو عام 2013م فترة ذهبية في تاريخ الشركات العاملة في حقل الإنتاج المدني التابعة للجيش المصري، وهي شركات كانت تعاني من انخفاض الإيرادات في فترات سابقة، إلا أنه وبعد الانقلاب العسكري توسعت وزارة الدفاع بشكل غير مسبوق لتصل توقعات إيرادات تشغيل شركاتها لقرابة 15 مليار جنيه مصري في 2018م، وهو ما يُعَدّ خمسة أضعاف ما كانت عليه في عام 2013م قبل استيلاء السيسي على الحكم.

لم يكتف السيسي بتصغير بنية الصناعات العسكرية التاريخية لحدودها الدنيا مقابل توسع ضخم في إنتاج البضائع الاستهلاكية، بل أنشأ شركات جديدة ذات طبيعة مدنية خالصة، كما تم دعم الشركات العسكرية من خلال المصارف المملوكة من الدولة، وتوزيع العقود المرغوب فيها على شركات الضباط المتقاعدين بالأمر المباشر. كما لجأ السيسي إلى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، التي كلفها بالإشراف على الفرع الجديد لقناة السويس وعلى إنشاء مئات الوحدات السكنية لمحدودي الدخل، كما كلفها بتنفيذ البنية الأساسية للعاصمة الإدارية الجديدة. ناهيك عن الشركات التي تعمل في مجالات عدة أبرزها إنتاج المعكرونة والمياه المعدنية ومحطات وقود السيارات والطرق والجسور. وقد صدر مرسوم عن الحكومة، يقضي بتوسيع قدرة وزراء الدفاع على توقيع العقود أحادية المصدر، مما أدّى إلى انتقال أجزاء ضخمة من الاستثمار العام إلى الشركات العسكرية وشركائها،

الذين مُنِحوا أيضاً عقود خدمات مهمة، بما في ذلك امتيازات طويلة الأمد لتشغيل بعض أكثر الطرق السريعة ازدحاماً في مصر وتحصيل رسوم استخدامها. ليزداد جنرالات الجيش ثراء وتتكدس الأموال في خزائنهم، وينالوا امتيازات لم ينلها أحد من قبل، فهم الحكام وهم رجال الأعمال وهم أصحاب الحظوة والمقدمون في كل شيء، بينما باقي الشعب يعاني الفقر والحرمان.

فقد أصبح انتشار القادة العسكريين كبيراً جدّاً في أروقة الحكم. فسبعة عشر محافظاً من أصل سبعة وعشرين هم جنرالات عسكريون بالإضافة إلى ضابطَي شرطة من الرتبة نفسها، وسائر الحكّام المدنيين يتشاركون الحكم مع 24 لواءً في مناصب نائب المحافظ، والأمين العام، ومساعد الأمين العام.

إن مزاحمة إمبراطورية الضباط الاقتصادية للقطاع الخاص، وهدر ثروات البلاد والأموال العامة، وغياب المنافسة الشريفة، وتهميش الكوادر والكفاءات المصرية يأخذ بالاقتصاد المصري إلى الحضيض، كما أنه يحد من الكفاءة القتالية للجيش وإشغاله بأمور ليست من مهامه التي يعرفها الجميع، وهذا بالضبط ما يريده السيسي ومن يقف وراءه.

8- الحرب على الإسلام والتنكيل بالتيار الإسلامي والتضييق على حملة الدعوة:

طالب السيسي من القيادات الدينية وعلماء الأزهر مراجعة الفكر الإسلامي وصياغة "خطاب ديني صحيح" يتناغم مع العصر. وقال إنه من غير المعقول أن يدفع الفكر الإسلامي المستند إلى نصوص قد قُدست منذ مئات السنين، بالأمة الإسلامية بالكامل نحو موقع تكون فيه "مصدراً للقلق والخطر والقتل والتدمير" في العالم كله. وأن "الخروج" على هذا الفكر أصبح صعباً جداً، ثم دعا إلى ثورة دينية، ولم يترك السيسي مناسبة إلا وكرر فيها الدعوة لتلك الثورة المزعومة وتجديد الخطاب الديني، مؤكدا أن "الإشكالية في عالمنا الإسلامي حاليا ليست في اتباع السنة النبوية من عدمها، فهذه أقوال بعض الناس، لكن المشكلة هي القراءة الخاطئة لأصول ديننا". وقال أيضا "من أساء إلى الإسلام أكثر: الدعوة إلى ترك السنة النبوية والاكتفاء بالقرآن فقط، أم الفهم الخاطئ والتطرف الشديد؟ ما هي سمعة المسلمين في العالم الآن؟". والذي يقصده السيسي بتجديد الخطاب الديني هو تغيير ثوابت الدين الإسلامي وأصوله، والهدف هو هدم قيمه ومبادئه، واستبدال أخرى بها محرفةٍ ومبدلةٍ، وجعله متوافقاً مع النظرة الغربية للدين، بحجة جعل الإسلام متلائماً مع ظروف العصر.

ومن هنا انطلقت الدعوة لتجديد الخطاب الديني وشارك فيها كل من هب ودب، وكل لئيم وحاقد على الإسلام وعقيدته وأحكامه، فإذا بالأئمة الأربعة عند أحدهم "سفلة مجرمون"، فلم يعد يكفي القول "هم رجال ونحن رجال" عند أمثال هؤلاء الحثالات، وإذا بالبعض يدعو لمليونية لخلع الحجاب، فلم يعد يكفي القول بأن الحجاب عادة وليس حكماً شرعياً!!

لقد وصلت حالة العداء للإسلام وثوابته إلى مدى غير مسبوق في عهد السيسي، من جماعة مرتزقة سلطهم النظام على آذان الناس حيث أفسح المجال لهم ليخرجوا علينا كل يوم في برامج هابطة ليبثوا حقدهم على الإسلام بصورة مباشرة بعد أن ظلوا لوقت طويل يقومون بالأمر ذاته ولكن من خلال التندر والهجوم على الحركات الإسلامية والعلماء.

كل هذا يتم في ظل الملاحقة والاعتقال والتنكيل بكل معارضي نظام السيسي وبالأخص أبناء التيار الإسلامي، الذي عمل نظام السيسي على شيطنته والتخويف منه، بينما يصوره إعلامه المأجور بأنه منقذ مصر من الضياع، ولولاه لكانت مصر كسوريا أو اليمن وليبيا.

لقد تلقف العملاء التعليمات من سيدتهم أمريكا وقاموا ينفذونها بدقة ظناً منهم أنهم سينجحون في تحقيق ما تريده أمريكا وفي إرضائها، ونسوا أن ما يقومون به اليوم قام به أسلافهم في العمالة بالأمس، لقد نسي هؤلاء أن المناهج التي يسهرون على تغييرها والحذف منها، هي من صنع الكافر المستعمر الذي ظن كما ظنوا أنها يمكن أن تُبعد الأمة عن دينها، وأنها يمكن أن تكون سبباً في فقد الأمة لثقتها في دينها. وأنه وإن كان الغرب قد نجح في تخريج عدد كبير من أبناء الأمة من تلك المدارس وبتلك المناهج الدراسية التي سهر على وضعها، وقد انضبعوا بالغرب وثقافته، وقام بإسناد مقاليد الحكم ومفاصل الحياة الفكرية والثقافية والتعليمية في بلاد المسلمين إلى هؤلاء، إلا أنه أيضاً لم يستطع أن يحول بين الأمة وبين إسلامها النقي الصافي، فخرج من هذه المدارس والجامعات أيضاً من رفض الغرب وبضاعته المزجاة وأخذ الإسلام عقيدة عقلية ينبثق منها نظام، وحمل الدعوة للإسلام وجعل غايته إعادة الأمة لسابق عزها ومجدها خير أمة أخرجت للناس، وها هي الأمة بدأت حراكها للتغيير ولن تتوقف حتى تصل إلى غايتها وتحكيم شرع ربها في دولة خلافة راشدة على منهاج النبوة.

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

حامد عبد العزيز